

## المنتدى السادس للأقليات

### الأقليات في مصر مواطنة منقوصة وتراخي حكومي عن التدخل

جينيف - 26 نوفمبر 2013

المجتمع المصري يعاني من تلكؤ الحكومة في وضع التشريعات التي تعمل على تجريم التمييز ، وفي بعض الأحيان تساهم الحكومة في تكريس ثقافة التمييز من خلال التعويضات التي تقوم بصرفها لضحايا جرائم العنف الطائفي، حيث تعمل على ترضية الجانب المسلم على حساب الجانب المسيحي، ليظهر المجتمع وكأنه شطران.

الحكومة تعد كثيرا بتعديل الأوضاع، إلا أن الممارسة الحياتية تكشف زيف الحكومة وتراخيها عن حماية مبدا المواطنة وحقوق الانسان، وتساهم في نشر ثقافة الكراهية على حساب التعددية وقبول الآخر، ففي كثير من المواقف يتم اتهام مواطنين مسيحيين بتهمة ازدراء الدين الاسلامي لمجرد تبادل صور وتعليقات على صفحات الفيس بوك، في حين تتجاهل محاكمة من يزدرون الدين المسيحي علانية.

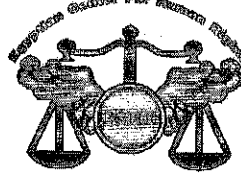
المسيحيون في مصر أقلية عديدة ويعانون من غياب العدالة وعدم تقديم الجناة في جرائم الاعتداء على الكنائس وممتلكات المسيحيين، ومنذ سبعينيات القرن الماضي لم يحاكم احد على هذه الجرائم، ورغم فداحة تفجير كنيسة القديسين واستشهاد 24 مسيحيا في يناير 2011، وكذلك مذبحه ماسبيرو في اكتوبر استشهاد 27 مسيحيا 2011 لتظاهرهم السلمى، وجريمة الوراق واستهداف مسيحيين اثناء مشاركتهم في حفل زفاف بكنيسة وسقوط خمسة لم يقدم أحد للمحاكمة.

المسيحيون في مصر يواجهون تراخي الحكومة مع عمليات العقاب الجماعي التي تقف وراءها دعاة العنف والتطرف.

المركز المصري يتعاون مع وزارة التربية والتعليم في وضع منهج لحقوق الانسان في المدارس، وقطعنا شوطا كبيرا في هذا الأمر مع الوزارة، والمركز المصري لحقوق الانسان عضو في اللجنة المختصة بتطوير المناهج لغرس ثقافة حقوق الانسان، ويتبقي أن يتم تحويل منهج حقوق الانسان الى ثقافة مجتمعية وإرادة سياسية من الحكومة لتعديل الوضع الراهن.

ونفتتح على الحكومة المصرية اعتماد مادة حقوق الانسان حتى لا تكون مادة نجاح ورسوب فقط، بل يتم وضع درجاتها ضمن المجموع الكلي في الثانوية العامة والمؤهل للتعليم الجامعي من اجل تنمية الطلاب منذ الصغر على احترام الحقوق والحريات، وبناء مجتمع ديمقراطي يؤمن بأفكار حقوق الانسان والعمل على تعزيزها .

المسيحيون في مصر يعانون من غياب تمثيل مناسب لهم في المجالس المنتخبة، ونفتتح تبني مبدأ التمييز الايجابي لفترة لا تزيد عن عشر سنوات لاعلاء قيم التعددية وضمان تمثيل مشرف لكل



فئات المجتمع، وانهاء سياسة الاقصاء والحرمان التي عانى منها المسيحيين خلال السنوات الماضية.

المسيحيون يواجهون مشكلة في الأزمات الشخصية وخصلة الطلاق والزواج وتتراخي الحكومة عن وضع التشريعات المناسبة لحل هذه المشكلة، كما تتخاذل الحكومة عن وضع آلية لتعزيز حرية التحول الديني، حيث تسمح بالتحول من المسيحية الى الاسلام بينما لا تقبل العكس وتفرض شروط مجحفة ويتم ملاحقة من يقدم على هذه الخطوة بما يهدد حياته وسلامته الشخصية.

نطالب الحكومة بوضع حل دستوري وقانون لمشكلة المواطنين المصريين من البهائيين في ظل حرمانهم من الحصول على اوراق رسمية تسهل لهم الحصول على شهادات الميلاد والبطاقة الشخصية والزواج والطلاق وعقود الملكية.

ونطالب الحكومة باحترام حقوق المصريين الشيعة في ممارسة شعائرهم في ظل ملاحقتهم من قبل جماعات متطرفة وسط تخاذل الدولة عن حماية حقوق هؤلاء .

نطالب الحكومة بوقف قبول جلسات الصلح العرفية التي يتم اجبار المسيحيين على نتائجها بسبب تضررهم من الجرائم وتعرضهم لخسائر عديدة تمتنع الدولة عن التعويض وتضغط على الكنيسة لمنح المسيحيين المتضررين تعويضا مناسباً في حين تترك الجاني الحقيقي طليقا دون عقاب، وهو ما يؤدي إلى تكرار الاعتداءات نتيجة مساندة الدولة للمتطرفين ودعاة العنف والكرهية.